

## The *Tafsīr Bi Al-Ma'sūr* and *Bi Al-Ra'yī* in The Commentary of Abū Ja'far Al-Ṭaḥāwī (Study in *Aḥkām Al-Qur'ān Al-Karīm*)

التفسير بين المأثور والرأي عند الإمام أبي جعفر الطحاوي  
(دراسة من خلال تفسيره أحكام القرآن الكريم)

Moh. Abdul Kholiq Hasan  
Universitas Islam Negeri Raden Mas Said Surakarta  
Email: [hasanuniversitas@gmail.com](mailto:hasanuniversitas@gmail.com)

Article Accepted: June 27, 2021, Revised: June 30, 2021, Approved: July 05, 2021

### ملخص

يهدف هذه الدراسة لمعرفة التفسير بين المأثور والرأي عند الإمام أبي جعفر الطحاوي ومسالكه فمهما، مستخدماً منهج البحث الوصفي التحليلي على النصوص التفسيرية الواردة في كتابه أحكام القرآن الكريم. وقد توصلت الدراسة إلى القول بأن الطحاوي يمتزج في تفسيره بين المأثور والرأي. وإن كان الغالب في تفسيره لون التفسير بالمأثور كما هو الغالب في عصره. وللطحاوي مسالك خاصة في التفسير بالمأثور والرأي. ومن مسالكه في المأثور: الجمع والتوفيق بين المرويّات التي وردت في تفسير الآية كلما أمكن ذلك، الاختيار والمفاضلة بين المرويّات بعد نقد علمي لها، سرد الأقوال دون أي تعقيب عليها، والتجنب من الإسرائيليات المردودة والموضوعات خلافاً لمعاصره الطبري. فربما ذلك لاختلاف طبيعة تفسيرهما. أما مسالكه في الرأي فهي الموازنة بين المأثور والرأي وضرورة الربط بينهما، عدم الحوض في الأمور التي ليس للرأي فيها مجال، تفسير المتشابهات بالمحكمات، الابتعاد عن التأويلات الفاسدة. وتتضح من هذه المسالك أن الطحاوي قد بنى منهجه في التفسير على قواعد سليمة.

الكلمات المفتاحية: أبو جعفر الطحاوي، أحكام القرآن الكريم، التفسير بالمأثور والرأي

### Abstract

This study aims to investigate the *tafsīr bi al-ma'sūr* and *bi al-ra'yī* in the commentary of Abū Ja'far al-Ṭaḥāwī and its application methods. This study employed analytical descriptive method by employing content analysis theory towards the commentary of *Aḥkām Al-Qur'ān Al-Karīm*. The results suggest that Al-Ṭaḥāwī incorporates the *tafsīr bi al-ma'sūr* and *bi al-ra'yī* in his commentary although the general style is still the *tafsīr bi al-ma'sūr*. Al-Ṭaḥāwī has his own method in implementing the *tafsīr bi al-ma'sūr* and *bi al-ra'yī*. Among his methods in *tafsīr bi al-ma'sūr* is to compromise amongst narrations if it is possible, select and scientifically criticize the narrations, no comment, and avoid rejected *Isrā'iliyyāt* narrations and false *ḥadīṣ*, unlike the commentary of al-Ṭabari. It is possible due to the differences of character between these two commentaries. Meanwhile, his method in *tafsīr bi al-ra'yī* is to reconcile both reasons and narrations in balance and equally important, avoid reasons outside their domain, interpret *mutasyābihāt* with *muḥkamāt*, and avoid wrong interpretation. Therefore, al-Ṭaḥāwī's commentaries have been based on correct principles.

**Keywords:** Abū Ja'far al-Ṭaḥāwī, *Aḥkām Al-Qur'ān Al-Karīm*, *bi al-ma'sūr* and *bi al-ra'yī* Commentaries.

## المقدمة:

من المعلوم أن التفسير من أول العلوم القرآنية نشأة، فقد بدأ التفسير مع نزول الوحي بالقرآن الكريم، أي أنه نشأ مبكراً في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، الذي كان أول شارح لكتاب الله يبين للناس ما نزل على قلبه. فكان الصحابة رضوان الله عليهم، يسألون النبي صلى الله عليه وسلم ولاسيما ما أشكل عليهم أو خفي عليهم المراد منه<sup>1</sup> وكان سؤالهم له للعلم والعمل<sup>2</sup>. فلما لحق رسول الله صلى الله عليه وسلم برفيق الأعلى، قام الصحابة بحمل هذا العبء العظيم تجاه كتاب الله ببيان ما علموه وتوضيح ما فهموا مسترشدين بهدي النبي صلى الله عليه وسلم<sup>3</sup>. ويمكن تقسيم التفسير من حيث المصدر إلى قسمين: التفسير بالنقل أو المأثور، والتفسير بالعقل أو الرأي. والتفسير بالمأثور كما ذكره العلماء وهو التفسير الذي يشمل بما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وكذا القراءات حيث يفسر بعضها بعضاً، وكذا التفسير الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين<sup>4</sup>. أما التفسير بالعقل أو بالرأي فهو: ما يقابل التفسير النقلي، وهو يعتمد على الفهم العميق والمركز لمعاني الألفاظ وفهم دلالتها. وقد اختلف العلماء في هذا النوع من التفسير، ودار حوله معركة النقاش بين الرافضيين والمؤيدين<sup>5</sup>.

وقد شهد في القرن الثالث تطور كبير في مسيرة التفسير خاصة بعد ظهور تفسير ابن جرير الطبري. و الذي يعتبر نموذجاً جديدة في التفسير بالمأثور حيث أنه لا يكتفي على الروايات فقط ولكنه أضاف إليها الآراء والاستنباطات العقلية<sup>6</sup>. يقول الزرقاني عن هذه الظاهرة "وليس في تفاسير هؤلاء إلا ما هو مسند إلى الصحابة والتابعين وتابعهم ما عدا ابن جرير فإنه تعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض وذكر الإعراب والاستنباط<sup>7</sup>".

دراسات في أصول التفسير ومناهجه، لعمر يوسف حمزة، الدوحة قطر. 1410هـ - 1990م. (ص 30)<sup>1</sup>

<sup>2</sup> Moh. Abdul Kholiq Hasan, Metode Salafush Shalih Dalam Berinteraksi Dengan Al-Qur'an, *Al-A'raf Jurnal Pemikiran Islam dan Filsafat*, Vol. XII, No. 2, Juli - Desember, 2015. <http://ejournal.iainsurakarta.ac.id/index.php/al-araf/article/viewFile/1176/338>

التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط: السادسة، 1421هـ-2000م، (1/62)<sup>3</sup>

<sup>4</sup> أصول التفسير وقواعده، لخالد عبد الرحمن عك، دار النفائس، دمشق، ط: الثالثة، 1414هـ - 1994م، (ص111)

<sup>5</sup> التفسير والمفسرون (1/183-188)

<sup>6</sup> Metode Imam Thabari Dalam Menafsirkan Alqur'an (Imam Thabari Method In Interpreting Alqur'an), Ety Najikhathul Himmah, *Jurnal Ilmiah Pesantren*, Volume 5, Nomor 1, Januari-Juni 2019, (617)

<sup>7</sup> مناهل العرفان، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط: الثالثة، (2/28)

ومن بين العلماء الذين قاموا بتفسير القرآن في هذا العصر، والذي له دور أيضا في تطوير التفسير بالمأثور هو: الإمام أحمد بن محمد بن سلامة الإزدي الطحاوي المصري المعروف بكنيته أبي جعفر الطحاوي المتوفى سنة 321هـ. حيث يعتبر تفسيره نموذجة أخرى بجانب الطبري في الجمع بين النقل والعقل<sup>8</sup>. وابتكر طريقة جديدة في التفسير وهي ما يعرف حاليا باسم التفسير الموضوعي<sup>9</sup>. وهو عالم فذّ وصاحب التصانيف المشهورة في الحديث والفقه والتفسير وغيرها. " وكان ثقة ثبتا فقيها عاقلا لم يخلف مثله"<sup>10</sup>. ولذا، فإن الباحثين والذين لهم صلة علمية بالطحاوي قد عبروا عن أسفهم الشديد لعدم وجود هذا التفسير، ولعدم اطلاعهم عليه. ثم إن تفسير الطحاوي يعتبر من أهم المؤلفات في التفسير الفقهي عند الحنفية. ويعتبر ثانياً كتاب ألف على مذهب الحنفية<sup>11</sup>.

إضافة إلى ذلك، أنه معروف من العلماء الذين تمسكون بمنهج السلف من حيث الاعتقاد، حتى جعلوا كتابه المشهور بالعقيدة الطحاوية مرجعا أساسيا لعقيدة السلف والسلفيون سيماهم هم الذين جعلوا الآثار حجة لهم عند البيان. ولكن بجانب ذلك، أنه أيضا معروفا في أوساط الباحثين من العلماء الأحناف المرموقين. ومن المعلوم أن الأحناف ميالون للقياس متعمقون للعقول غواصا عن المعاني الدقيقة. وقد نشأ الطحاوي في أسرة علمية تتمذهب بمذهب الشافعي، فقد تلقى مبادئ هذا المذهب من والديه ثم أكمل تعليمه الفقهي بين يدي خاله المزني رحمه الله. وعندما اكتمل لديه ملكات العلمية وكثرة الإطلاع وقدرته على الموازنة والمقارنة بين الآراء و ظهور الحق معه، أعلن للجمهور تحوله من المذهب الشافعي إلى المذهب الحنفي<sup>12</sup>.

ومن هنا طرحت الأسئلة نفسها، وهي كيف كانت هذه التناقضات في الإتجاه أو التحولات الشخصية عند الإمام أبي جعفر الطحاوي لها أثر في التفسير القرآن، وخاصة طريقته في التفسير بين النقل والعقل؟ وما هي مسالكه

<sup>8</sup> Jāmi' Al-Bayān 'An Ta'wīl Āyi Al-Qur'ān (Manhaj / Metode Penafsirannya), Ratnah Umar, Jurnal al-Asas, Vol. I No. 2, Oktober 2018, (20-21)

التفسير الموضوعي: هو الذي يجمع فيه المفسر الآيات الكريمة المتعلقة بموضوع واحد على مستوى القرآن كله، أو مجموعة<sup>9</sup> من سور القرآن كالحواميم وأمثالها، ثم يؤلف فيها المفسر موضوعا واحدا مترابط، انظر: المدخل إلى تفسير الموضوعي، لعبد الستار فتح الله سعيد، الناشر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط: الثانية، 1411هـ- 1991م (ص 16)

سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: التاسعة، 1413هـ: <sup>10</sup> (29/15)

طبقات الفقهاء، للشيرازي أبو إسحاق، ت: خليل الميس، الناشر: دار القلم (ص 147)، وطبقات المفسرين، للسيوطي، ت: علي <sup>11</sup> محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الأولى 1396هـ (ص76)

وقد حدد عبد الجيد محمود، أن سن الطحاوي عند تحوله إلى المذهب الحنفي كان في العشرين من عمره تقريبا. وذلك بناء <sup>12</sup> على أن سن وفاة المزني عام: ( 264هـ)، وحصل الانتقال في مدة حياته، ثم إن قدوم ابن أبي عمران مصر كان عام ( 260هـ)، مع أبي أيوب على خراج مصر. ومولد الطحاوي على الأرجح كان سنة ( 239هـ)، فتكون سن الطحاوي عند تحوله حوالي 21عاما. انظر: أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث، عبد المجيد محمود، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م (ص 62).

في التفسير بهما؟ ولأجل ذلك كله، يتجه هذا البحث إلى محاولة إجابة تلك الأسئلة مستخدماً منهج البحث الوصفي التحليلي على النصوص التفسيرية الواردة في أحكام القرآن الكريم.

وأما ما يتعلق بالدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، فالحقيقة أنها ليس بكثير مثل الدراسات التي تتعلق بتفسير الطبري الذي كان من معاصره. فربما هذا بسبب ظن الظنون أنه من عدة الكتب المفقودة<sup>13</sup>. ومن أهم تلك الدراسات المقالة بعنوان " هل يُعدُّ تفسير الطبري تفسيراً بالمأثور؟" لمحمود حمد السيد. وهو يؤكد أن الطبري لا يقتصر فقط على التفسير بالمأثور وإنما له اجتهادات كبيرة في تفسيره مما يمكن اعتبارها أنها التفسير بالرأي<sup>14</sup>. وهذه الطريقة شبيهاً بطريقة الطحاوي. فلا عجب في هذا لأنه كان من معاصره وقريباً.

دراسة أخرى لها علاقة بهذا البحث بعنوان منهج الإمام الطحاوي في معالجة مشكلات الآثار بطريقة نظرية مهمم الحديث ( Metodologi Imam AL-Thahawi Dalam Menyelesaikan Musykil Al-Hadis Dengan Pendekatan Mubham Al-Hadis ) لكاتبه Almunadi & Adriansyah سنة 2017. يظهر من خلال هذا البحث أن الطحاوي قد نجح في معالجة مشكلات الآثار بطريقة شرح معانيها<sup>15</sup>.

وأخر هذه الدراسات، المقالة بعنوان "شيخ الإمام أبي جعفر الطحاوي من خلال كتابه أحكام القرآن الكريم (جمعاً ودراسة)." سنة 2019، لكاتبه عبد الله بن حسن بن غرمان الشيري، حيث يؤكد الباحث من خلال بحثه أن معظم المشايخ الثقات ومن يقبل حديثه أو هو في درجة الحسن فتكون نسبتهم الذين حدث عنهم الإمام الطحاوي من خلال كتابه أحكام القرآن الكريم 82%. وأما الضعفاء والمجبولون فكانوا بنسبة 18% وهذا العدد لا بأس فيه لكثرة ما روي عنهم<sup>16</sup>. وحديثاً ظهرت دراسة تتكلم عن منهج الطحاوي تجاه القراءات في تفسيره أحكام القرآن وأثره في استنباط الأحكام الفقهية، حيث وصل الباحث إلى القول بأن الغرض الأساسي من التعرض للقراءات

- وهذه الحقيقة واضحة جداً لمن يطلع على الكتب والمؤلفات في الدراسات القرآنية عند ترجمة عن الإمام الطحاوي، فيجد<sup>13</sup> عبارة مثلاً: " وينسب للإمام الطحاوي كتاب " أحكام القرآن الكريم"، أو عبارة " للإمام الطحاوي كتاب " أحكام القرآن الكريم" وهو مفقود. أو غير ذلك من العبارات التي تؤكد بفقدان هذا الكتاب الثمين والسفر النفيس.

<sup>14</sup> هل يُعدُّ تفسير الطبري تفسيراً بالمأثور؟ لمحمود حمد السيد مركز تفسير للدراسات القرآنية <https://tafsir.net/article/5300/hl-yu-ad-du-tfsyr-at-tbry-tfsyrana-balm-athwr>. تم الرجوع إليه في 3 ديسمبر 2020

<sup>15</sup> Metodologi Imam Al-Thahawi Dalam Menyelesaikan Musykil Al-Hadis Dengan: Pendekatan Mubham Al-Hadis, Almunadi & Adriansyah, El-Afkar Vol. 6 Nomor II, Juli- Desember 2017, (65-74).

<sup>16</sup> شيخ الإمام أبي جعفر الطحاوي من خلال كتابه أحكام القرآن الكريم (جمعاً ودراسة، لعبد الله بن حسن بن غرمان الشيري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور العدد الرابع الجزء الثالث 2019م. ص 720-768 [https://jcia.journals.ekb.eg/issue\\_3755\\_12864\\_.html](https://jcia.journals.ekb.eg/issue_3755_12864_.html)

عند الطحاوي هو استنباط الأحكام، و كان يحاول التوفيق بين وجوه القراءات الصحيحة ما أمكن، أو الترجيح بينها بتوجيهاته القوية بعيدة عن التعصب.<sup>17</sup>

و من خلال تلك الدراسات، اتضحت بكل وضوح مكانة هذه الدراسة من بين تلك الدراسات، حيث أن هذه الدراسة تركز في معرفة التفسير بين المأثور والرأي عند الإمام أبي جعفر الطحاوي ومسالكه فمهما. وهي لم ينال الحظ من دراستها برغم من أهميتها حيث أنه كان معاصراً للإمام ابن جرير الطبري، وكتابه كان من أهم المؤلفات في التفسير الفقهي عند الحنفية والذي كتب على طريقة جديدة قريبة من التفسير الموضوعي. ولأجل هذا وذلك يهدف الباحث مما يقوم به أن يكون سدا لهذه الثغرة ولإجابة أسئلة البحث السالفة.

### منهج البحث

يستخدم الباحث في هذه الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي، وهو قال سوغيانا (Sugiyono) بتصوير الظواهر كما هي ثم تجميعها وتحليلها للوصول إلى النتائج<sup>18</sup>. ولأجل ذلك قام الباحث بجمع البيانات الأساسية باستقراء ما ورد في تفسير أبي جعفر الطحاوي من خلال كتابه أحكام القرآن الكريم. وجمع كل المعلومات التي لها صلة بموضوع الدراسة سواء كان من المراجع المكتبية، والمجلات المحكمة أو الشبكات المعلوماتية. ثم قام بعد ذلك بعرض تلك البيانات الأساسية والمعلومات الثانوية وإجراء دراسة وصفية تحليلية.

### المبحث الأول: مفهوم التفسير بالمأثور والرأي

المأثور لغة: اسم مفعول من أثرت الحديث أثراً، أي نقلته. والأثر، بفتح تن ما بقي من رسم الشيء وضرية السيف وسنن النبي عليه الصلاة والسلام آثاره. وحديث مأثور: أي ينقله خلف عن سلف<sup>19</sup>. والتفسير بالمأثور كما ذكره العلماء: وهو التفسير الذي يشمل ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وكذا القراءات حيث تفسر بعضها بعضاً، وكذا التفسير الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين<sup>20</sup>.

<sup>17</sup> Moh. Abdul Kholiq Hasan, "Al- Ṭaḥāwī's Method Towards The Variety Of Qiraāt In Tafsir Aḥkām Al-Qur'ān And Its Implication To Istinbāt Al-Aḥkām", *Jurnal Studi Ilmu-ilmu al-Qur'an dan Hadis*, Vol. 21, No. 2 Juli 2020, hlm. (93-112), doi: 10.14421/qh.2021.2201-05

<sup>18</sup> Sugiyono, *Metode Penelitian Pendidikan Pendekatan Kuantitatif, Kualitatif Dan R&D*, Alfabeta, Bandung, 2015, (hlm, 29).

<sup>19</sup> مختار الصحاح، للحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ت: محمود خاطر، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة 1415 - 1995 (ص 2)

<sup>20</sup> أصول التفسير وقواعده، (ص 111)

ومن هذا التعريف، يتضح أن مصادر التفسير بالمأثور أربعة وهي: القرآن الكريم. وهو المصدر الأول وقبل كل شيء من مصادر التفسير بالمأثور. وهو من أحسن طرق التفسير، لما امتازت به دلالة القرآن من الدقة والإحاطة والشمول، فقلما وجد عام أو مطلق أو مجمل إلا وفي موضع آخر ما يخصصه أو يقيدده ويفصله. ومن المقرر لدى العلماء المفسرين؛ أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في موضع قد يفصل في موضع آخر وما اختصر في مكان فإنه قد يبسط في آخر<sup>21</sup>. فعلى المفسر " أن ينظر إلى القرآن فاحص مدقق ويجمع الآيات في موضع واحد ثم يقارن بعضها ببعضها الآخر، فإن عدل عن هذا وفسر برأيه دخل في قوله صلى الله عليه وسلم: " من قال في كتاب الله تعالى برأيه فأصاب فقد أخطأ " .<sup>22</sup> ولأن " تفسير القرآن بالقرآن وذلك حيث يتكرر ذلك الشيء، ويكون بعض الآيات أكثر بيانا وتفصيلا " .<sup>23</sup> وقد اعتمد كثيرا على هذا المسلك كل من الشيخ ابن تيمية<sup>24</sup> وتلميذه ابن القيم<sup>25</sup> والحافظ ابن كثير<sup>26</sup> في تفسيره .

السنة النبوية وهي المصدر الثاني بعد كتاب الله عز وجل، وهي التي يتعين المصير إليها في فهم القرآن الكريم. فإن السنة النبوية شارحة للقرآن وموضحة له. وقد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى: " كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن " .<sup>27</sup> وقال الشاطبي رحمه الله: " إن السنة عند العلماء قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة، لأن الكتاب يكون محتملا لأمرين فأكثر. فتأتي السنة لتعيين أحدهما في رجوع إلى السنة ويترك مقتضى الكتاب " .<sup>28</sup>

<sup>21</sup> البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1391هـ: (2/175).

أصول التفسير وقواعده (ص 79)<sup>22</sup>

<sup>23</sup> إيثار الحق على الخلق، لمحمد بن إبراهيم لحسن القاسمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية سنة: 1987م (ص150)

<sup>24</sup> هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني الحنبلي ولد بحران سنة 661هـ. مات سنة 728هـ له مؤلفات منها: السياسة الشرعية، والفتاوى، وغيرها. راجع ترجمته: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين إبراهيم، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى 1990م. (1/133)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت (1/63)

هو بهاء الدين علي بن الفقيه عيسى بن سليمان بن رمضان الثعلبي المصري. كان ناظر الأوقاف محدث كبير، وكان ديناً خيراً<sup>25</sup> متواضعا حدث عن الفخر الفارسي وابن باقا. وتوفي بمصر سنة 710هـ انظر ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد العسكري الدمشقي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت (3/23).

هو عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير. ولد في حدود سنة 700-701هـ سمع ابن كثير وتلمذ على رجال العلم المعروفين في<sup>26</sup> عصره في مختلف العلوم. وتلامذته كثيرة. ومن مصنفاته التاريخ المسمى بالبداية والنهاية. توفي سنة 774هـ/1373م. انظر ترجمته: ابن كثير ومنهجه في التفسير لإسماعيل سالم عبد العال، الناشر: مكتبة الملك فيصل الإسلامية، ط: الأولى 1984، (ص: 39-84)

تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، الناشر: دار الفكر، بيروت 1401هـ (1/4)<sup>27</sup>

<sup>28</sup> الموافقات في أصول الشريعة، للشاطبي، ت: عبد الله دراز، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بدون ذكر سنة (7/4)

وهذا النوع من التفسير ظاهر عند تتبع السنة الواردة من الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن هنا كان القرآن والسنة أمران متعاضدان لا يمكن لكل واحد منهما الاستغناء عن الآخر، وذلك إن أكثر أحكام القرآن كلية والسنة مبينة لهذه الأحكام الكلية وموضحة لها وهي التي تفصل مجملها وتقيدها وتخصصها وإلى غير ذلك. ويجب عند الاعتماد بالسنة النبوية، أن يتحرى الأحاديث الصحيحة ويتعد عن الأحاديث الضعيفة والموضوعات. لأنه قد وضع على النبي صلى الله عليه وسلم في تفسير القرآن كما وضع عليه في غيره. فما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم تعين القول به والاعتماد عليه، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره، ما دام قد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم في شأنه.

أقوال الصحابة هي المصدر الثالث بعد القرآن الكريم والسنة النبوية. فالصحابه أدركوا الناس بتفسير القرآن من غيرهم. لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بيّن لهم معاني القرآن وفسر لهم غريبه وشرح لهم مجمله. ولما شهدوه من القرائن والأحوال اختصوا بها ولما هم عليه من الفهم التام والعلم الصحيح لاسيما علماءهم وكبارهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين المهديين<sup>29</sup>، وابن عباس وغيره<sup>30</sup>. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدركوا ذلك لما شهدوه من القرائن والأحوال اختصوا بها ولما هم عليه من الفهم التام والعلم الصحيح لاسيما علماءهم وكبارهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين " <sup>31</sup>.

المصدر الرابع في التفسير بالمأثور هو أقوال التابعين. وقد اختلف العلماء في اعتبار أقوال التابعين هل هي من مصادر التفسير بالمأثور أم لا ؟. وذهب كثير من المفسرين إلى القول بأخذ تفسير التابعين، وقد حكى هؤلاء المفسرون في كتبهم أقوالهم كالضحالك ابن مزاحم وسعيد بن جبيرة ومجاهد وقتادة والحسن البصري وغيرهم<sup>32</sup>، لأنهم تلقوه غالباً عن الصحابة، والراجح أنه إذا أجمع التابعون على رأي في تفسير القرآن الكريم يجب أخذه والمعول عليه،<sup>33</sup> لأن لهم شرف الزمان والقرن.

كيف نتعامل مع القرآن الكريم، ليوسف القرضاوي، الناشر: دار الشروق، القاهرة، ط: الأولى، 1999م (ص 229).<sup>29</sup>

Andri Nirwana, Syamsul Hidayat, عبد الله بن عباس: دراسة تحليلية، أصول التفسير وقواعده عند تفسير Suharjianto, Jurnal Studi Al-Qur'an: Membangun Tradisi Berfikir Qur'ani, Vol. 16, No. 02, 2020, (162)

<sup>31</sup> مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، ت: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة (13/364-365).

<sup>32</sup> البرهان في علوم القرآن، (2/158)

<sup>33</sup> الإمام محمد عبده ومنهجه في تفسير، لعبد الغفار عبد الرحيم، الناشر: دار الأنصار، بالقاهرة (ص 134)

والجدير بالتنبيه هنا، أن التفاسير المأثورة عن الصحابة والتابعين قد تسربت إليها الخلل وتطرق إليها الضعف، حتى نقل عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: " لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهه مائة حديث". وكان من أسباب الضعف ترجع إلى كثرة الوضع في التفسير ودخول إسرائيليات فيه وحذف الأسانيد.<sup>34</sup> ومن هنا، لا بد على المفسر التوخي بالحذر والبحث والتمحيص قبل أي قبول لتلك التفاسير.

أما التفسير بالرأي فهو: ما يقابل التفسير بالمأثور وهو يعتمد على الفهم العميق والمركز لمعاني الألفاظ وفهم دلالتها.<sup>35</sup> وقد اختلف العلماء في هذا النوع من التفسير، ودار حوله معركة النقاش بين الراضين والمؤيدين.<sup>36</sup> وخالصة القول، إن التفسير بالرأي يكون مقبولاً، " يجب أن يلاحظ فيه الاعتماد على ما نقل عن الرسول وأصحابه مما ينير السبيل للمفسر برأيه. وأن يكون صاحبه عارفاً بقوانين اللغة خبيراً بأساليبها. وأن يكون بصيراً بقانون الشريعة حتى ينزل كلام الله على المعروف من تشريعه " <sup>37</sup>. ويكون التفسير بالرأي مذموماً، إذا صدر من غير تأهل له بالغ لوم التي لا بد من مفسر، أو تفسير بالهوى، أو القصد من التفسير هو لتأييد مذهب معين والرأي الفاسد أو تفسير الأمور التي لا يعلمها إلا الله <sup>38</sup>. ومن الأمور التي يجب البعد عنها في التفسير بالرأي " فمن أهمها التهجم على تبين مراد الله من كلامه على جهالة بقوانين اللغة أو الشريعة، ومنها حمل كلام الله على المذاهب الفاسدة، ومنها الخوض فيما استأثر الله بعلمه، ومنها القطع بأن مراد الله كذا من غير دليل، ومنها السير مع الهوى والاستحسان"<sup>39</sup>.

### المبحث الثاني: لمحة عن حياة الإمام الطحاوي، وكتابه أحكام القرآن الكريم

هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي المصري ولد في قرية " طحا"<sup>40</sup>. وعاش الإمام أبو جعفر أحمد الطحاوي في القرن الثالث الهجري في العصر العباسي الثاني، ، حيث ولد

<sup>34</sup> التفسير والمفسرون ( 115/1 - 146)

<sup>35</sup> Metode Penafsiran Al-Quran(Pengenalan Dasar Penafsiran al-Qur`an), Moh Abdul Kholiq Hasan, Al-A`raf Jurnal Pemikiran Islam dan Filsafat Vol. XII, No. 1, Januari – Juni 2015, (56)

<sup>36</sup> لتفسير والمفسرون (183 /1 - 188)

<sup>37</sup> مناهل العرفان ( 2 / 37 )

<sup>38</sup> إسرائيليات والموضوعات، لمحمد بن محمد أبو شهبة، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، ط: الرابعة، 1404هـ، (ص 82)

مناهل العرفان (2/37).<sup>39</sup>

سير أعلام النبلاء (28/15)، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، للقرشي، الناشر: مير محمد كتب خانة، كراتشي، بدون <sup>40</sup> السنة(ص 103)



سنة 239هـ ومات سنة 321هـ<sup>41</sup>.. ومعني هذا، فقد تعاقب على الخلافة في بغداد عشرة خلفاء، أولهم الخليفة المتوكل<sup>42</sup>، وعاشهم: الخليفة القاهر<sup>43</sup>، ومعظم هؤلاء الخلفاء قتل بيدي الأتراك الذين قوي شأنهم وعظم استبادهم وتملكوا زمام الأمور<sup>44</sup>. وهو عهد نفوذ الأتراك لتولهم مقاليد أمور الدول العباسية.

وعاصر الطحاوي جميع أمراء الدولة الطولونية التي تمتلك زمام مصر المحروسة<sup>45</sup>. وقد كانت مصر في عصره تتمتع باستقرار وهدوء أنعشت تجارتها وصناعاتها، وشهد فيها تطور عجيب في الحركة العلمية. حيث ازدهرت فيها الدراسات الإسلامية واللغوية والأدبية، وتطورت أنواع العلوم التي شاعت في ذلك الحين كعلم الكلام والطب<sup>46</sup>. واشتهر عصر الطولونيين بكبار العلماء من المحدثين والفقهاء والقراء والمتصوفة والأدباء والشعراء والمؤرخين. فأصبحت مصر مركزاً علمياً هاماً يضارع مركز بغداد، وغيرها من المراكز العلمية في ذلك العهد. وتموج مصر بالعلماء الوافدين إليها من الحجاز وإشام وفارس والعراق وغيرها. وهكذا وعاش الإمام الطحاوي في عصر مازالت فيه صبغة الإنتاج والابتكار وحرية الاجتهاد منتشرة، لأنه كان يعيش في القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين<sup>47</sup>. وكان لهذا العصر أثراً قوياً في شخصية الإمام، وظهر ذلك في إنتاجه العلمي حيث يعد من أسبق المؤلفين المصريين في فنون مختلفة<sup>48</sup>.

وقد فتح ذلك العصر ملكات الإمام الطحاوي وساعدته على أن يتثقف بثقافة مختلفة وفائقة، وليس أفضل على المفسر لكتاب الله من تنوع ثقافته، متزوداً بحصيلة فائقة من العلوم العقلية والنقلية. وكل هذه

الفهرست، لابن النديم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1978م (1/ 292)، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه، للصيمري، الناشر: عالم الكتب، بيروت، 1405-1985 (ص 167-168)، و شذرات الذهب، (1/ 288)

- هو جعفر بن المعتصم بن الرشيد، 232 - 247هـ راجع: المعارف، لابن قتيبة، ت: ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط الرابعة (ص 393).

هو أبو محمد بن المعتضد بن الموفق، 320-322هـ<sup>43</sup>

محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية الدولة العباسية، لمحمد الخضري بك، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، سنة 1970، (ص 254-357).

تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: مطبعة السعادة، مصر، ط: الأولى، 1952م (1/ 365)، و النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغرى بردى الأتابكي، الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر (3/ 1-6)، والتاريخ الإسلامي السياسي والديني والثقافي والإجتماعي، لحسن إبراهيم حسن، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 7 السابعة 1965م. (3/ 129-135)

الكندي المؤرخ،، لحسن أحمد محمود، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (ص 29-30)<sup>46</sup>

وكان من سمات علماء في هذا العصر منهم من كان لا يتقيد بواحد من المذاهب، بل يجد لنفسه فإن صح عنده دليل عمل به، ويختار بين الرأيين ما يراه صواباً، وقد يتبع تارة مذهب وتارة مذهب آخر وينتقل من مذهب لأخر لدليل قائم له، كما فعل الإمام الطحاوي. راجع: ضحى الإسلام، لأحمد أمين، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: العاشرة، 1969م (ص 174).

ظهر الإسلام، لأحمد أمين، الناشر: النهضة المصرية، ط: الرابعة: 1966م (1/ 162)<sup>48</sup>

نضجت جميعها في شخصية الإمام الطحاوي واشتهر بالنبوغ والذكاء والبراعة في العلوم عامة، وفي مسائل الفقه والتفسير واختلاف العلماء والحديث والشروط والتوثيق بصفة خاصة<sup>49</sup>، مع اتسامه بدمت الأخلاق والفضيلة. كل هذه المميزات جعلت القضاة يلتفتون إليه ويشاورونه في المسائل الصعبة ويستفيدون من علومه وخبرته الواسعة<sup>50</sup>.

وهذا هو الطحاوي العالم الذي اكتسب محبة الناس وتقديرهم سواء الأُمراء أو القضاة أو العلماء أو التلاميذ أو غيرهم. وكان شخصية علمية ملؤها الصفات الفاضلة، والأخلاق الحميدة، التي تليق بأمثاله من العلماء ذوي القيادات الفكرية والمكانة في المجتمع وأوساط الأعلام الإسلامي. وكان أستاذاً للأجيال بعده بما خلفه من آثار علمية شاهده على صدق نبوغه وعظمته ورفيع مكانته. وأجمع الذين ترجموا للإمام الطحاوي على جلاله قدره، وعلو كعبه في العلم، وسعة إطلاعه على جوانب المعرفة، وبلوغه شأواً بعيداً في العلوم والمعارف الإسلامية. ولذا، فليس غريباً أن يتبوأ الإمام الطحاوي مكانة علمية مرموقة بين علماء الأمة عامة، وعلماء الحنفية خاصة. ويعد الطحاوي من أقدر الناس على التأليف وأمهرهم، حيث صنف كتباً متنوعة في العقيدة والتفسير والحديث والفقه والشروط والتاريخ وغيرها من العلوم والفنون. وهذه الآثار هي الأثر الخالد لهذه الشخصية العلمية العظيمة، برغم من أن الكثير من هذه المصنفات مفقودة،<sup>51</sup> فالموجود منها يملأ النفوس إعجاباً وإكباراً لهذا المؤلف العظيم لما امتاز به من إطلاع واسع، وحسن أسلوب، وفي غاية التحقيق وكثرة الفوائد. ومن بين مؤلفاته القيمة هو كتاب "أحكام القرآن الكريم".

راجع: . نقل ابن خلكان عن القضاة في كتاب الخطط أنه قال: " كان قد أدرك المزني وعمامة طبقته وبرع في علم الشروط "<sup>49</sup> وفيات الأعيان، لابن خلكان، ت: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، 1968 (1/ 71)، والبداية والنهاية، لابن كثير، الناشر: دار الفكر، بيروت، 1407 هـ - 1986 م (11/ 174).

لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، ت: دائرة المعارف النظامية الهندية، الناشر: مؤسسة الأعلي للمطبوعات، بيروت، ط<sup>50</sup> الثالثة 1406 هـ - 1986 م (1/ 278)، وسير أعلام النبلاء (14/ 408-410).

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 - 51، 1992 م (1/ 20، 32، 298، 561، 567، 674، 1045/ 2، 1143، 1250، 1326، 1384، 1413، 1609، 1627، 1694، 1728، 1836)، وشذرات الذهب (1/ 288)، سير أعلام النبلاء (15/ 27-3)، الفهرس (1-292)، أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث، (ص 126-146)، وتاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى اللغة العربية الدكتور عبد الحليم النجار، الناشر: دار المعارف القاهرة، ط الخامسة (3/ 262-265) وغيرها

وهذا الكتاب يعد من أهم المؤلفات في التفسير الفقهي عند الحنفية ويعتبر ثاني كتاب ألف على مذهب الحنفية، وقبله الشيخ علي بن موسى القمي المتوفي 305هـ<sup>52</sup> وقد كان هذا الكتاب في عدد المفقودين حتى قام بتحقيقه سعد الدين أونال. ونشر باستنبول تركيا في أواخر القرن الماضي وبالتحديد سنة 1416هـ/1995م.<sup>53</sup> ويعتبر هذا الكتاب من أحسن ما ألف في التفسير الفقهي على مذهب أبي حنيفة، بل على الكتب المؤلفة في هذا النوع. وذلك لأن مؤلفه ذو حظ وفير في الفقه والحديث وقلما من الناس من يجمع بين هذين العلمين. إضافة إلى ذلك فإن الإمام الطحاوي " له شخصية مستقلة في الفقه لا يقلد أحدا لا في الأصول ولا في الفروع وإنما يدور مع الحق الذي أداه اجتهاده". وهو غير متعصب لأي مذهب كان.

وطريقة تفسير الإمام أبي جعفر الطحاوي لآيات الأحكام، فإنه شبيه بتفسير معاصره الإمام ابن جرير الطبري<sup>54</sup>، حيث يمتزج فيه التفسير بالقرآن والسنة وما يؤثر عن الصحابة والتابعين وبما تقرره لسان العرب. بل يجد القارئ الاتفاق بين الإمامين الجليلين في استخدام كلمة التأويل التي يعنى بها التفسير. فكلاهما يريا أن التأويل والتفسير له معنى واحد، لا فرق بينهما. فأورد الإمام الطحاوي الآية التي يريد كشف معانيها أو تفسيرها واستخراج ما فيها من الأحكام ويقول: " تأويل قول الله عزوجل: كذا... "، ثم يورد وجوه القراءات وأسباب نزول الآية، إذا كانت موجودة. ثم أورد الأحاديث النبوية - إذا كانت متوفرة- لتكشف معنى هذه الآية وبيان ما فيه من الأحكام. ثم ينظر إلى ما روي عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ما توضح تلك الآية من المعنى والأحكام، وإذا اختلفوا في مسألة يتخير منها ما هو أقرب إلى الحق بعد موازنة في صحة وقوة السند. وإذا كانت هناك أقوال التابعين أو الأئمة المجتهدين المتعلقة بهذه الآية، أوردتها وناقشها مع إيراد أدلة كل منهم بطرقها المتعددة وروايتها المختلفة من الأحاديث والآثار.

<sup>52</sup> علي بن موسى بن يزداد وقيل يزيد القمي، الفقيه الحنفي إمام أهل الرأي في عصره بلا مدافعة وله مصنفات منها أحكام القرآن في التفسير.. راجع ترجمته في الجواهر المضية (ص 380-381)، وطبقات الفقهاء، للشيرازي، ت: خليل الميس، الناشر: دار القلم، بيروت (ص 147)، و طبقات المفسرين للسيوطي (ص 76).

ISAMI Islam Arastirmalari قام بإصدار هذا الكتاب في أول مرة " مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي"<sup>53</sup> بوقف ( ISMI ) باستانبول. يقول المحقق في هذا الصدد " أقدم بشكري الجزيل للإخوة المسؤولين في مركز البحوث الإسلامية (Markezi) بوقف الديانة التركي لما قام به من ادراج هذا الكتاب في صدارة قائمة انتاجاته العلمية التي يقوم بنشرها.

<sup>54</sup> هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري الأملي. ولد بأمل سنة 224 ومات سنة 310هـ. وله التصانيف العظيمة، منها: تفسير القرآن وهو أجل التفاسير لم يؤلف مثله.. راجع ترجمته: الكامل في التاريخ، لمحمد الشيباني، ت: أبي الفداء عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، 1995م (8/7 - 9) والإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، ت: محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى 1409 هـ ( 801-800/2).

ثم يعقب تلك الأقوال- غالباً- ويرجح ما يراه راجحاً أو يجمع بين الآراء، وينظر النظر ليؤيد به الرأي الذي ذهب إليه وتقويته بالقياس.

ويحتوي كتاب أحكام القرآن للإمام أبي جعفر الطحاوي عدداً كثيراً من الآيات القرآنية المتضمنة للأحكام الفقهية. وبطبيعة الحال، فإن الإمام الطحاوي في الغالب لم يفسر الآية بكاملها. وإنما يقتصر بقطعة منها ما يتضمن بمسألة من المسائل الفقهية. فيجد القارئ الآية الواحدة مقسمة إلى عدة موضوعات حسب تعدد المسائل المتضمنة في الآية المفسرة.

### المبحث الثالث: التفسير بين النقل والعقل ومسالكه عند الإمام أبي جعفر الطحاوي

كان الإمام الطحاوي موسوعاً في النقل والعقل. يظهر ذلك من خلال اهتمامه بكليهما في تفسيره " أحكام القرآن الكريم " لقد اهتم الإمام اهتماماً كبيراً بالمأثور والنقل، سواء أكان مصدره، القرآن الكريم، أو السنة النبوية أو أقوال الصحابة أو أقوال التابعين. فذكر الإمام الطحاوي في تفسيره مئات بل آلاف من الأقوال المأثورة مستشهداً بها على أغراض مختلفة في التفسير<sup>55</sup>. وفي أثناء ذكره لتلك الأحاديث والآثار لم يكتف بمجرد سردها وإيرادها، ولم يكن مجرد ناقل لها، وإنما تعقب وترجح - كما سيأتي - كثيراً منها بالجرح والتعديل والمناقشة والتحليل كما أنه ربطها ربطاً وثيقاً بالرأي والاجتهاد. إذًا، كان للرأي مجالاً ونصيباً في تفسير الإمام الطحاوي. وإلا، لاكتفي بالمأثور فقط.

بجانب ذلك، أن الإمام الطحاوي كان من الأكابر لدى الحنفية، الذين اشتهرت مدرستهم بمدرسة أهل الرأي. وقد وصف ابن عبد البر<sup>56</sup> أبا جعفر الطحاوي بأنه: " كان من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم مع مشاركته في جميع مذاهب الفقهاء "<sup>57</sup>. فلا غرو إذ أن يكون هذا العالم الجليل قد نهج منهج أهل الرأي في تفسيره " أحكام القرآن الكريم ". وهذا ليس غريباً لمن قرأ شخصيته التي كانت تميل إلى القياس والمناظرة كما أنه لا يرضى

هذه التفاسير المأثورة أغلبها مسندة والنادر منها بدون الإسناد ، وقد أحصى المحقق بعدد هذه الأقوال المأثورة المسندة 55  
2078 حديثاً. انظر: أحكام القرآن الكريم، لأبي جعفر الطحاوي، ت: سعد الدين أنوال، الناشر: مركز بثوث الإسلامية، استانبول  
تركيا 1995م (477/2)

<sup>56</sup>هو: الحافظ الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، إمام عصره في الحديث والأثر. ولد سنة 368هـ. له مصنفات عدة ومنها: التمهيد شرح الموطأ مات سنة 463هـ راجع ترجمته : شذات الذهب (314/2- 316)،

أحكام القرآن الكريم (1/ 27) <sup>57</sup>

أن يتقيد برأي أحد من الفقهاء<sup>58</sup>. والسائر مع تفسير الإمام الطحاوي، يجد نفسه مع منهج عقلي واضح المعالم، ينطلق من قاعدة ثابتة وهي سعة العلم وغزارته وأفاق ثقافات متعددة، ونضج العقل واتزان الشخصية وقوة الحجة والبرهان.

### المطلب الأول: المأثور في تفسير الإمام الطحاوي ومسالكه

يلحظ القارئ من الوهلة الأولى في تفسير الإمام الطحاوي، هذه الكمية الهائلة من الأحاديث الشريفة، وأقوال الصحابة، كذلك رؤوس التابعين، عند كل آية تناولها في تفسيره. ولذلك، فالأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى وأسهل من أن يبحث. ومن أمثلة ذلك، تأويله لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾<sup>59</sup>. أورد عددا من أقوال رؤوس التابعين مناقشا ومرجحا لبعضها. فقال رحمه الله: " فذهب قوم من أهل العلم إلى أن المراد بذلك هو؛ زكاة الفطر وصلاة الفطر، ورووا في ذلك عن أبي العالية الرباعي، في قوله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾، قال: يبعث بصدقة الفطر ثم يخرج إلى الصلاة<sup>60</sup>. وخالفهم في ذلك آخرون، فذهبوا إلى أن " تزكى " المراد به في هذه الآية هو: الإيمان، كما قال عز وجل في الآية الأخرى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾، يعني النفس، ورووا ذلك عن أبي مالك الغفاري وعطاء بن أبي رباح<sup>61</sup>.

وبعد أن أورد مروياته في هذا التأويل، يقول الإمام: " وكان هذا التأويل الثاني أشبه بالآية وأولي بها من التأويل الأول. لأن ذلك لو كان على صلاة العيد، وعلى زكاة الفطر لما كانتا السنة، ولكانتا فريضتين أو مندوبان إليهما بالكتاب. ولا يقال لما جاء به الكتاب من فريضة أو ندبة إلى الخير سنة ، إنما يقال ذلك لما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لما فعله. فلما وجدناهم لا يختلفون في صدقة الفطر، وفي صلاة الفطر أنهما سنة، كان ما أجمعوا عليه من ذلك ينفي أن يكون المراد بالآية صدقة الفطر أو صلاة العيد. والله أعلم<sup>62</sup>.

ومن خلال قراءة ودراسة لكتاب "أحكام القرآن الكريم" للإمام أبي جعفر الطحاوي، يمكن القول بأن الإمام الطحاوي له مسلك خاص في تعامله مع المأثور والنقل، ويمكن تلخيصها في ثلاث نقاط وهي :

<sup>58</sup> الإمام أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث (ص 65)

<sup>59</sup> سورة الأعلى (14-15)

<sup>60</sup> أخرجه البيهقي في سننه الكبرى: 4/159، كتاب الزكاة، جماع أبواب زكاة الفطر، رقم الحديث: 7458. وجاء فيه " يعطي " بدلا " يبعث " .

<sup>61</sup> أحكام القرآن الكريم (2/242)

<sup>62</sup> نفس المرجع (1/242-243)

أولاً: الجمع والتوفيق بين مرويات السلف التي وردت في تفسير الآية كلما أمكن ذلك.

وإن المؤلف كان حريصاً كل الحرص على الجمع والتوفيق بين الآثار الموهمة للتعارض كلما أمكن ذلك. وأنه لا يذهب إلى الترجيح والمفاضلة إلا عند الضرورة، أي إذا تعذر الجمع ولو بوجه من الوجوه المعروفة لدى أهل العلم وحرص كذلك على الجمع والتوفيق بين روايات مختلفة في بيان سبب نزول آية أو بين معان عدة يحتملها النص القرآني. ومن هنا اعتبر هذا المسلك سمة هامة لتفسيره. نظراً لما تقرر لدى العلماء الأصوليين وغيرهم من العلماء أن الجمع مقدم على الترجيح باعتبار أن الترجيح إهمال والجمع إعمال؛ وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما. ومن أمثلة هذا النوع من المسلك: تأويله لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>63</sup>، قال رحمه الله: " فلم يبين لنا عز وجل في هذه الآية عدداً من الغسل". وبعد أن ساق الآثار المختلفة المتعلقة بهذه الآية، يقول الإمام الطحاوي موقفاً لتلك الآثار المختلفة: " ففي هذه الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة مرة مرة، وضوءه للصلاة مرتين مرتين، وضوءه للصلاة ثلاثاً ثلاثاً، فدل ذلك على المفترض في الآية التي تلونها للوضوء، وأن العدد الذي في هذه الآثار على الإباحة فمن شاء توضعاً مرة مرة، ومن شاء توضعاً مرتين مرتين، ومن شاء توضعاً ثلاثاً ثلاثاً، وهذا قول أهل العلم جميعاً لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً<sup>64</sup>.

وهكذا، نرى من خلال المثال السابق ومن أمثلة أخرى أن الإمام الطحاوي ذهب يوفق بين الأقوال المأثورة ما دام ذلك ممكناً. وقد صرح الإمام بهذا المسلك في موضع آخر فيقول: " ولا ينبغي لنا أن نحمل شيئاً على هذه الآثار على التضاد ولا على الاختلاف الذي يدفع به بعضها بعضاً، وإنما يجب علينا أن نحملها على الاتفاق الذي يصدق بعضها بعضاً إذا كنا نجد السبيل إلى ذلك منها"<sup>65</sup>.

ثانياً: الاختيار والمفاضلة بين المرويات بعد نقد علمي لها.

إما لضعف الإسناد أو لضعف المعنى أو متعارضة لما هو أقوى منها. وذلك بعد نقد علمي لها إما لضعف الإسناد أو لضعف المعنى أو معارضته لما هو أقوى منه عنده. بل نجده يصرح بعدم قبوله لبعض الآثار لمخالفتها بما ورد في القرآن الكريم<sup>66</sup>.

<sup>63</sup> - سورة المائدة (6)

<sup>64</sup> أحكام القرآن الكريم (1/ 74-75)

<sup>65</sup> نفس المرجع (2/ 308)

<sup>66</sup> نفس المرجع (1/ 414)

ومن الملاحظ في هذا المسلك، أن الإمام الطحاوي شديد الحرص على أن يبين اختياره من بين لتلك الأقوال على استشهاده للقرآن والسنة في درجة الأولى ثم النظر. والسبب في ذلك هو أن الإمام الطحاوي لم تكن روحه الثائرة المنطلقة ولا أفقه الواسع ليرضى أن يقف عند حدود مذهب معين، يتعصب له حتى يخرجته التعصب عن الصواب. فقد خرج على مذهب الأسرة وأبى أن يتبع إلا ما يرى أن الحق يسنده، ولم يتعصب لأحد من أئمة. بل يختار من أقوالهم ما يرى أن الدليل في جانبه وقد يخرج من أقوالهم جميعا، ويختار لنفسه رأيا حرا مستقلا يعتقد أن الدليل يوصل إليه فهو يسير مع الدليل أين سارت راحته<sup>67</sup>.

ومن أمثلة ذلك: تأويله عند تأويل قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ سَاءَ لِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾<sup>68</sup> أقوال العلماء. فطائفة منهم قالت: هو ما دون الجماع من القبلة واللمس باليد وما اشبههما، ورووا ذلك عن ابن مسعود وابن عمر. وطائفة أخرى قالت: الجماع ولأن الله عز وجل كنى عنه، ورووا ذلك عن ابن عباس. وبعد أن أورد الإمام الطحاوي أدلة كل فريق ومناقش أدلتهم، ذهب الإمام إلى اختيار ما يراه صوابا قائلا: "فهذا رسول الله قد حمل "أمامة" في صلاته، وهو غير مأمون منها مماسة وجهه وأرأسه وما سوى ذلك من يديه، لأن من عادات الصبيان جارية على ذلك، فلو كان ذلك ناقضا لطهارته، إذا كان أبعد الناس صلى الله عليه وسلم من أن يتعرض في صلاته ما هو مأمون على بعض طهارته التي بها تتم صلاته. فثبت كما ذكرنا أن الملامسة المذكورة في الآية التي تلونا هي الجماع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولدلائل التي ذكرنا عليها. وهذا قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله ورضى عنهم بمنه وكرمه"<sup>69</sup>.

ثالثا: سرد المرويات دون أي تعقيب عليها أو مناقشة لها.

وهذا قليل جدا. وكأنه بهذا المسلك يريد أن ينبه القارئ على أن كل قول من هذه الأقوال المأثورة لا يخلو من قيمة علمية تخصه. ومن هنا يرى أنه لا يفاضل ولا يرجح بينها بل من الأفضل تركها جميعها دون الاختيار والموازنة بينها، ثم أردف بكل تواضع بعد ذلك بقوله: "والله أعلم". بل يجد القارئ هذه العبارة تتردد كثيرا عقب مناقشته واختياره لبعض الآراء المختلفة.

<sup>67</sup> أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث (171)

<sup>68</sup> سورة النساء (43)

<sup>69</sup> أحكام القرآن الكريم (1/100-102)

ومثال ذلك، يقول رحمه الله: " وقد اختلف في قوله عزوجل: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ فقالت طائفة: لا وقت في ذلك ولا مقدار له وهو ما اتفق عليه الزوجان. وقالت طائفة: هو ما اتفق الزوجان فيما بينهما وبين ما كان الزوج ساقه إلى المرأة من الصداق، وممن قال ذلك أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد. وذهبوا إلى أن الممنوع منه في أول الآية، هو ما ساقه الزوج إلى المرأة بقوله عزوجل: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾<sup>70</sup> ثم أطلق ذلك عند خوفهما ﴿أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾<sup>71</sup>، قالوا: فأطلق في آخر الآية ما كان خطره في أولها. وذهب الآخرون: إلى ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ثم قال الإمام الطحاوي عقب هذه كلة " والله أعلم مراده في ذلك"<sup>72</sup>. وفي هذا المثال، يجد القارئ بوضوح عدم تعقيب الإمام الطحاوي أو ترجيحه أو مفاضلته بين تلك الآراء الموجودة حول تأويل هذه الآية.

#### رابعاً: التجنب من الإسرائيليات المردودة والموضوعات.

بعد دراسة وتبعية لجميع الروايات الموجودة في هذا التفسير، التي تصل عددها إلى ألفين وثمانين وسبعين رواية، لم أقف فيما يبدو، على وجود الروايات الإسرائيلية<sup>73</sup> بين الروايات التي أوردها الإمام الطحاوي في تفسيره أحكام القرآن الكريم، خلافاً لما ورد في تفسيره معاصره الإمام الطبري<sup>74</sup>. اللهم إلا رواية واحدة. وهي الرواية التي رواها الطحاوي بسنده هي: " .... حدثنا قتادة عن الحسن عن دغفل بن حنظلة: أن النصارى فرض عليهم شهر رمضان في الإنجيل فكانوا يصومون شهراً، ثم مرض ملك من ملوكهم. فجعل عليه إن هو برأ أن يزيد فيه عشرة أيام. فبرأ فزاد عشرة أيام. فكانوا يصومون بأربعين يوماً. فهلك ذلك الملك وجاء ملك آخر فاشتكى فاه فجعل عليه، إن هو برأ أن يزيد فيه سبعة أيام فبرأ فزاد سبعة أيام. ثم إن ذلك الملك هلك فقال: ما ينصفون هذه الأيام، كملوها خمسين، واجعلوها في حين لا حرولاً قر"<sup>75</sup>.

<sup>70</sup> سورة البقرة (229)

<sup>71</sup> نفس المرجع

<sup>72</sup> أحكام القرآن الكريم (453/2)

<sup>73</sup> الإسرائيليات مفرد إسرائيلية، وهي نسبة إلى إسرائيل عليه السلام وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام. والمراد بها: تلك الأخبار التي تروي عن أهل الكتاب الذين أسلموا سواء كانوا من اليهود أو النصارى. راجع: الإسرائيليات في التفسير والحديث، لمحمد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الرابعة، 1990م، (ص 13-14)

<sup>74</sup> Manhaj Tafsir Jami' Al Bayan Karya Ibnu Jarir At-Thabari, Srifariyati, Jurnal Madaniyah, Volume 7 Nomor 2 Edisi Agustus 2017, (341).

<sup>75</sup> أحكام القرآن الكريم (420/1)



وهذه الرواية التي رواها الطحاوي بسنده عن دغفل بن حنظلة، تعتبر من جملة الرواية الإسرائيلية من القسم الثالث حسب تقسيم العلماء، وهو المسكوت عنه. فلا هو من قبيل الأول المقبول، ولا هو من قبيل الثاني المردود، وهذا القسم نتوقف فيه، فلا نؤمن به ولا نكذبه<sup>76</sup>. وأما من حيث حكم روايته، فقد اختلف العلماء في حكم روايته<sup>77</sup> ويبدو للباحث أن الإمام الطحاوي ممن يري عدم البأس في رواية هذا النوع من الإسرائيليات. فربما هذا الذي يشير إليه قول الإمام الحافظ ابن كثير في تفسيره: " وما كان من هذا الضرب منها فقد رخص كثير من السلف في روايته "<sup>78</sup>. والله أعلم بالصواب.

ومن الأسباب التي أدت إلى تجنب الإمام الطحاوي من رواية الإسرائيليات المردودة في تفسيره، ومن أبرزها (أولاً): مكانته العالية من بين علماء الحديث، فهو ليس فقيهاً فحسب. وإنما فقيهاً ومحدثاً حاذقاً. وقد اعتبره الحافظ الذهبي من علماء الجرح والتعديل من الطبقات الثامنة<sup>79</sup>، بل سَوَّى الإمام البدر العيني بينه وبين البخاري ومسلم وغيرهما<sup>80</sup>. وجعل بعض العلماء أن شروط الطحاوي تكون بعد الصحيحين وموازية لكتب السنن<sup>81</sup>. (ثانياً): ميوله إلى منهج أهل العراق الذي يعتمد على الرأي، وهو منهج بطبعه لا يقبل مثل تلك الرواية المزخرفة بالخرافات والأباطيل، التي يرفضها العقل السليم، فما بالك بعالم مثل الإمام الطحاوي. (ثالثاً): إن الطابع الفقهي الذي سيطر وغلب على مؤلفاته، وخاصة تفسيره " أحكام القرآن الكريم " الذي نحن بصدد دراسته. وهذا الطابع لم يكن في حاجة لمثل تلك الروايات الإسرائيلية.

أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، لجمال مصطفى، الناشر: كلية أصول الدين، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة (ص 78-80)<sup>76</sup>  
فمنهم من يري بجواز روايته كابن تيمية و محمد حسين لذهبي ومن وافقهما ، متمسكا بظاهر قوله - صلى الله عليه وسلم: "<sup>77</sup>  
لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، و﴿ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾ [سورة البقرة: 136.. وذهب آخرون إلى المنع عن روايته، فهذا هو الصحيح. وذلك مادام الحكم عليه بالتوقف، فلماذا نجيز روايته، وفيه من الإيهام بتصديقها وقبولها؟!، فقد يفتح ذلك بابا يصعب غلقه ويترك الإسرائيليات أن تفعل فعلها في واقع المسلمين. فهذه النتيجة التي ملأت كتب التفاسير بهذا الكم الهائل من الخرافات والأباطيل. راجع : الإسرائيليات في التفسير والحديث، 52 و الحديث والمحدثون، لمحمد أبو زهو، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة سنة: 1378هـ-1959م (ص 191)

تفسير القرآن العظيم (182/3)<sup>78</sup>

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط: <sup>79</sup>  
الثالثة سنة 1400هـ-1980م (ص 191)

أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث (ص 340)<sup>80</sup>

نفس المرجع (ص 348)<sup>81</sup>

أما بالنسبة للأحاديث الموضوعية والأخبار المختلقة المذكوبة<sup>82</sup>: فإن معرفة الإمام الطحاوي - رحمه الله - الواسعة للأحاديث والآثار، ودرايته برجال الحديث وعلله، وقراءته الواسعة في الكتب التي ألقت في هذا المجال؛ جعلت الإمام الطحاوي يبتعد كل الابتعاد عن رواية بشيء من تلك الأخبار المختلقة. وإنما في أثناء دراستي لتفسيره لم أقف - حسب مجهودي - على حديث موضوع استشهد به لغرض من الأغراض. هذا، والله أعلم بالصواب .

### المطلب الثاني: الرأي في تفسير الإمام الطحاوي ومسالكه

كما ذكر سابقا، أن الإمام الطحاوي من أكابر العلماء الحنفية المشهورين بمدرسة أهل الرأي والقياس. ومن هنا نجد أثر هذه المدرسة في تفسيره " أحكام القرآن الكريم ". وإمام الطحاوي يحرص كل الحرص على أن يجد مرتكزا عقليا لأحكام الفقهية التي يتعرض لها في تفسيره. محاولا بذلك تأييد النقل بقواعد العقل ومقررات الرأي والنظر. فنجد في مواضع كثيرة متنثرة من تفسيره - بعد أن ذكر أدلة من القرآن والأحاديث والأقوال المأثورة عن السلف- عباراته تقول على سبيل المثال: " فلما وجدنا هذه الآثار... عقلنا أنه<sup>83</sup>، ولما نظرنا في تأويل هذه الآية<sup>84</sup>، ثم النظر أيضا بعد ذلك<sup>85</sup>، فعقلنا بذلك...<sup>86</sup>، والقياس أيضا يدل على هذا المعنى<sup>87</sup>، وكان المعنى هذه الآية عندنا<sup>88</sup>، فأما وجه النظر في ذلك...<sup>89</sup>، وما شابه ذلك من العبارات التي يستعملها الإمام الطحاوي في استدلالاته، والتي تدل على كثرة رجوعه إلى الرأي والمعقول في أثناء تفسيره لكثير من نصوص القرآن الكريم وتأييد أحكامه المتنوعة. ومن الملاحظ أن الإمام الطحاوي يتوسع كثيرا في استخدام الرأي والعقل وخاصة ما يتعلق بالفقه والأصول واستنباط الأحكام المختلفة وهي من الأمور - بلا شك - التي تتطلب من الإنسان كثيرا من إعمال الفكر وإطالة النظر واستدامة التأويل والتفكير، حتى يتمكن من إبداء رأيه فيها أو انتقاد وتفنيده رأي غيره ودفع اعتراضاته. لذا،

<sup>82</sup> الحديث الموضوع هو: " المخلوق المصنوع وهو شر أنواع الضعيف"، وهو الذي نسبه الكذابون المفترون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. راجع: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض 1/ (274).

<sup>83</sup> أحكام القرآن الكريم (1/ 96)

<sup>84</sup> نفس المرجع (1/ 197)

<sup>85</sup> نفس المرجع (1/ 299)

<sup>86</sup> نفس المرجع (1/ 484)

<sup>87</sup> نفس المرجع (2/ 277)

<sup>88</sup> (2/ 310) نفس المرجع

<sup>89</sup> (2/ 379) نفس المرجع

فإن الدارس لتفسيره يجد كثيرا من العبارات التالية - على سبيل المثال:- " ثم القياس يشهد لقول من قال...<sup>90</sup>، فهذا هو القياس عندنا...<sup>91</sup>، فلما اختلفوا في ذلك أردنا أن نستخرج الحكم من طريق النظر...<sup>92</sup>. وهناك أمور تدخل في دائرة التفسير بالرأي عند الإمام الطحاوي- وإن كانت هذه الأمور ليست لها تعلقا مباشرا بالفقه والأحكام الشرعية-، وهي مثل : اللغة، والنحو، والإعراب، والشعر، والمناقشة.

و بعد دراسة لكتاب " أحكام القرآن الكريم، يظهر للباحث أن للإمام الطحاوي مسالك متميزة في التفسير بالرأي، ويمكن تلخيصها في الأمور التالية وهي:

#### أولا: الموازنة بين المأثور والرأي وضرورة الربط بينها .

ذهب الإمام الطحاوي في تفسيره بالرأي، إلى ضرورة الموازنة بين المأثور والرأي والربط بينها وعدم التناقض بين العقل والنقل. وهذا يتفق مع ما قرره العلماء بوجود عدم التعارض بين صريح المعقول و صحيح المعقول بل يشترط لصحة القول بالرأي ومشروعية الأخذ به عدم اصطدامه بما صح وثبت من المأثور<sup>93</sup>.

ومثال ذلك، عند تأويل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾<sup>94</sup>. فقد اختار الإمام الطحاوي أن المراد من هذه الآية هو: الإقبال على الصلاة، فلا يلتفت فيها المصلى عن يمينه ولا عن شماله ولا يشتغل بغيرها. يقول الإمام رحمه الله: " وكأن هذا التأويل أشبه بالآية بظاهرها من الأول، لأنه قد ذكر فيها الديمومة على الصلاة، فلو كانت المحافظة على الصلاة لم يكن المحافظ على الصلوات مداوم للصلاة، لأنه يقطعها بخروجه منها، وليست ديمومة كذلك لأنه لا تكون الديمومة بحال إلا بغير انقطاع يحدث فيها قبل آخرها.

وبعد أن أبدى رأيه بهذا الاختيار، أورد الإمام الطحاوي عدة آثار تؤكد على صحة ما اختاره من هذا التأويل. ومن بين هذه الآثار ما رواه بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإلتفات في الصلاة، فقال: " إنما هو اختلاس يختلس به الشيطان من صلاة العبد"<sup>95</sup>. إلى أن قال رحمه الله في

<sup>90</sup>( نفس المرجع 253/1)

<sup>91</sup>( نفس المرجع 426 /1)

<sup>92</sup>/( 2341 نفس المرجع )

<sup>93</sup>( 203-202 /1 ) التفسير والمفسرون:

<sup>94</sup>سورة المعارج (23)

<sup>95</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: 261/1، كتاب صفة الصلاة، باب الإلتفات في الصلاة، رقم الحديث: 718، وأبو داود في سننه: 239/1، كتاب الصلاة، باب الإلتفات في الصلاة، رقم الحديث: 910، وأحمد في مسنده: 70/6، رقم الحديث: 24457

نهاية كلامه: " وكان الملتفت في الصلاة بعيدا من الدوام عليها، إذا كان المصلي التفت فقد قطع المداومة عليها واشتغال بغيرها. والله أعلم"<sup>96</sup>. ومن هذا المثال وغيره يتضح لنا بكل وضوح مسلك الإمام الطحاوي في التفسير بالرأي. وكيف أنه يحرص كل الحرص بإيجاد التوازن والترابط بين النقل والعقل ولا يجوز أن يصطدما ما داما صحيحين.

ثانيا: عدم الحوض في الأمور التي ليس للرأي فيها مجال.

إن الإمام الطحاوي يحرص - بشكل عام - على أن ينبه على الأمور التي ليس للرأي فيها مجال. وبالتالي فلا ينبغي للإنسان ولا يجوز له أن يحوض في هذه الأمور برأيه واجتهاداته لأن السبيل الوحيد إلى معرفتها هو السماع والنقل، فليس على الإنسان أمام هذه الأمور إلا القبول والطاعة، لأن الخوض بالرأي في مثل هذه الأمور عواقبه وخيمة وخطيرة.

لذا، نجد الإمام الطحاوي في ثنايا كتابه،- سواء أكانت في صدر تفسيره لآيات أو مناقشة الأقوال أو الآثار-، قد يصرح بعبارات تقول: "... لأن مثله لا يقول بالرأي وإن لم يقله إلا توفيقاً"<sup>97</sup>، ... إلا بتوفيق من الله - عز وجل - إيانا على ذلك بأية في كتابه أو بلسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو بمعنى سواهما يوجب ذلك<sup>98</sup>... لأن هذا مما لا يوجد من جهة الرأي ولا الاستنباط ولا الاستخراج<sup>99</sup>،... وهذا مجال لا يقال بالرأي ولا بالاستخراج ولا بالقياس وإنما يقال بالتوفيق "<sup>100</sup>، أو ما شابه ذلك من العبارات التي تدل دلالة واضحة، على أمور لا يجوز للإنسان أن يخوض فيها بمجرد عقله ورأيه لأن طريق إدراكها غير ذلك.

ومن الأمثلة التي يمكن أن تُذكر في هذه المناسبة ما جاء في تأويله لقوله عز وجل: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾<sup>101</sup>، فقد تطرق الإمام الطحاوي إلى مسألة، هل العرفة موضع للوقوف كلها أو هناك ما يستثنى منها؟ قال رحمه الله: " فنظرنا في ذلك فوجدنا أهل العلم يقولون: إنه ينبغي للحج - لعله الحجج - في وقوفهم بعرفة أن يرتفعوا عن بطن عرنة، ولم

<sup>96</sup> أحكام القرآن الكريم (1/236-238)

<sup>97</sup> نفس المرجع (1/145)

<sup>98</sup> نفس المرجع (1/392)

<sup>99</sup> نفس المرجع (2/91)

<sup>100</sup> نفس المرجع (2/167)

<sup>101</sup> سورة البقرة: 197

نجده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منصوصا كذلك في حديث متصل. غير أنه روي عن ابن عباس في ذلك ... أنه قال: " ارتفعوا عن بطن عرنة ". ثم ساق روايات أخرى إلى أن قال: " وهذا مما لا يؤخذ بالرأي ولا بالاستنباط ولا بالمقاييس ولا بضرب الأمثال وإنما يقال من جهة التوقف"<sup>102</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا عند تأويل قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾<sup>103</sup>. ذكر فيه الإمام الطحاوي، أن بعض أهل العلم ذهبوا في تأويل هذه الآية، إلى وجوب أداء العمرة. وبعد أن أورد الأدلة التي استدلوا بها، انبرى لمناقشتها. وبين فيها أن حكم أداء العمرة ليست بواجبة، " لأن الفرائض إنما تعلم بالتوقيف عليها. فلما لم يقف على فرض الله عز وجل العمرة على عباده لم يجعلها فريضة عليهم"<sup>104</sup>. وأكتفي هنا بهذين المثالين، إذ فيهما ما يحقق الغرض ويفي بالمقصود. وهو أن الإمام ينبه من خلال تفسيره على الأمور التي ليس للرأي فيها مجال، وليس سبيل لمعرفة غير طريق السماع والنقل. وبهذا المسلك يغلق الإمام الطحاوي بابا خطيرا من أبواب التأويلات الفاسدة والمنحرفة في مجال تفسير كتاب الله.

#### ثالثا: تفسير المتشابهات بالمحكمات.

وقد وردت عبارة المحكم والمتشابه في تفسير الإمام الطحاوي في عدة مواضع وكان المحكم والمتشابه عند الإمام الطحاوي لهما معانٍ متعددة وأنواع مختلفة. ويمكن القول أن المحكم عند الإمام الطحاوي هو: معقول المراد أو المتفق على المراد به. وأما المتشابه هو المختلف في المراد به أو المحتمل للتأويل. وقد صرح الإمام الطحاوي عن هذا المبدأ في التفسير بالرأي، في مقدمة الكتاب، قال فيها رحمه الله: " ... لأن حكم المتشابهات إنما يلتمس من الآيات المحكمات التي جعلها الله عز وجل للكتاب أما ثم من أحكامه التي أجزاها على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم تبيانا لما أنزله في كتابه متشابهاً"<sup>105</sup>. وفي موضع آخر من مقدمة الكتاب يقول رحمه الله: " وما يجب العمل به فيه بما أمكننا من بيان متشابهه بمحكمه"<sup>106</sup>.

<sup>102</sup> أحكام القرآن الكريم (2/ 134-135)

<sup>103</sup> سورة البقرة (196)

<sup>104</sup> أحكام القرآن الكريم (2/ 211-219)

<sup>105</sup> نفس المرجع، مقدمة المحقق (59/1)

<sup>106</sup> نفس المرجع (65/1)

ومن أمثلة ذلك، عند تأويل قوله تعالى: ﴿فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>107</sup> قال الإمام الطحاوي رحمه الله: فكان هذا من التشابه المحتمل لأنه يحتمل أن يكون أريد بالسعي سرعة المشي والعدو، ويحتمل أن يكون أريد به السعي بالقلوب والأعمال لا على الأقدام، أي أن يخلص بالسعي إليها حتى لا يكون في ذلك ما يخالطه من غيرها فنظرنا في ذلك<sup>108</sup>. وبعد أن ساق طائفة من الأحاديث والآثار، قرر أن المراد بالسعي في هذه الآية هو: الإخلاص. يقول رحمه الله: "ومعنى السعي المأمور به فيها عندنا هو الإخلاص وقد ذكر الله السعي في غير هذا الموضع، قال عز وجل: ﴿وَمَنْ أَزَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾<sup>109</sup>، وقال عز وجل: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾<sup>110</sup>، وقال عز وجل: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَىٰ، وَهُوَ يَخْشَىٰ﴾<sup>111</sup>، وقال عز وجل: ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ يَسْعَىٰ، فَحَشَرَ فَنَادَىٰ﴾<sup>112</sup>، وقال عز وجل: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾<sup>113</sup>. فلم يكن مراده -عز وجل- في شيء من ذلك السعي المنهي عن إتيان الصلوات عليه من السرعة في المشي والعدو، بل كان ما سوى ذلك من الإيرادات بالقلوب، فالسعي المذكور في الآية التي تلونها هو هذا السعي. والله أعلم<sup>114</sup>.

ومثال آخر لهذا المسلك، تأويله لقوله عز وجل: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾<sup>115</sup>، قال رحمه الله: "فهذا من المتشابه المختلف في المراد ما هو؟ بعد إجماعهم على أنه الخلع الذي يكون بين الزوجين". ثم أورد الإمام عددا من أقوال السلف، من خلال رواياتهم التي رواها الطحاوي بسنده، إلى أن قال رحمه الله: "ولما اختلفوا في ذلك نظرنا فيه، فوجدنا الله عز وجل قد قال: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾<sup>116</sup>، فكان ذلك مخاطبة منه للأزواج ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾<sup>117</sup>، فأدخل في ذلك عز وجل الزوجات مع الأزواج. فجعل الفدية منهن، والقبول لها من الأزواج. فلم يكن للسلطان في هذا معنى لا يتم إلا به. وكان ذلك افتداء على مال يأخذه الزوج من

سورة الجمعة (9) 107

أحكام القرآن الكريم (1/149) 108

سورة الإسراء (19) 109

سورة البقرة (205) 110

سورة عبس (8-9) 111

سورة النازعات (22-23) 112

- سورة النجم (39) 113

أحكام القرآن الكريم (1/149-151) 114

سورة البقرة (229) 115

نفس المرجع 116

نفس المرجع 117

المرأة. وكان السلطان لا يجيزهما على ذلك لو ارتفعا إليه. وإنما يردهما فيه إلى ما تطيب به أنفسهما من مقدار الفدية، ومن إجابة الزوج إلى الفراق. وكان القياس أن يكون في ذلك دون السلطان، كما يكونان فيه عند السلطان<sup>118</sup>. هذا، والأمثلة لمثل هذا المسلك كثيرة، ومما يلاحظ به من تلك الأمثلة، أن الإمام الطحاوي قد التزم في معرفة المتشابه الرجوع إلى القرآن والسنة المطهرة، كما قرره في مقدمته.

#### رابعاً: الابتعاد عن التأويلات الفاسدة.

كان الإمام الطحاوي حين أجاز لنفسه التفسير بالرأي ليس معناه أنه أباح لنفسه قبول تأويلات فاسدة أو ما يخالف أقوال السلف الصالح. بل كان يتحرى في قبول التفسير بالرأي. لذا نجد في ثنايا كتابه " أحكام القرآن الكريم "، كيف كان يرد تأويلات فاسدة ويناقشها مناقشة لا رجعة لها، ويبين فساد تلك التأويلات من كل الجهات. ومن أمثلة ذلك، تأويل قوله تعالى: ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾<sup>119</sup>، يقول الإمام رحمه الله: " وقد قال بعضهم ممن لم نجد عن المتقدمين ما يوافق ما قال، من ذلك أن معنى قوله عز وجل ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ أن معنى ذلك على التقديم والتأخير كأنه قال عز وجل: ﴿ ولا جنبا حتى تغتسلوا إلا عابري سبيل ﴾ يعني إذا كانوا أبناء سبيل مسافرين. ثم بين ما عليهم إذا كانوا كذلك بقوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾<sup>120</sup>. وقد رد الإمام الطحاوي إزاء هذا التأويل بقوله: " وهذا تأويل بعيد في المعنى والمتقدمون كلهم علي بن أبي طالب وابن عباس وأنس ومن تبعهم ممن ذكرنا في هذا الكتاب على خلاف هذا التأويل"<sup>121</sup>.

ومنها، ما ذكره عند تأويل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾<sup>122</sup>، قال الإمام رحمه الله: " وقد قال قوم من المتأخرين ممن ينسب إلى التأويل، أن المراد بهذه الآية: الاستماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يتلوه على الناس من القرآن الذي كان ينزل عليه ليحفظوه ويعوه عنه ".

<sup>118</sup> أحكام القرآن الكريم (2/449-451)

<sup>119</sup> سورة النساء (43)

<sup>120</sup> نفس المرجع

<sup>121</sup> أحكام القرآن الكريم (1/116)

<sup>122</sup> سورة الأعراف (204)

يقول الإمام الطحاوي ردا على هذا التأويل الفاسد: " ولم نجد لهم متقدما في هذا التأويل. وما روي عن المتقدمين في هذا أولى، - ولاسيما عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم، وأحب إلينا؛ إذ كانوا يتعلمون التأويل مع تعلمهم القرآن"<sup>123</sup>.

ومثال آخر، حين أورد رأي قوم في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>124</sup> قال رحمه الله: وقد ذهب قوم إلى أن المراد " بالأمان " في هذه الآية التي تلونا غير بني آدم فأمن أن يصاد أو يهاج. فهذا قول لا نعلم لأهله فيه متقدما ولا إماما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من تابعهم، وهذا تأويل غير صحيح في اللغة ولا مستقيم في القياس. فأما فساده في اللغة، فإن " مَنْ " لا يكون لغير بني آدم، وإنما يكون مكانها لغير بني آدم " ما " فلا تكون الآية كما تلونا، فتكون ﴿وما دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ وحاشا لله أن يكون كذلك. فأما ما في كتاب الله عز وجل من إثبات " ما " لغير بني آدم فيما موضعها لبني آدم " من "، فكقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾<sup>125</sup> ولم يقل عز وجل: ﴿إِلَّا مَنْ ذَكَّيْتُمْ﴾ فكقوله تعالى عز وجل: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾<sup>126</sup> ولم يقل عز وجل: ﴿ومن ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ وكقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>127</sup> ولم يقل جل وعز: ﴿ممن لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ في نظائر لذلك كثيرة، فنستغني بما ذكرنا منها عن بقيتها.

وأما ما في كتاب الله عز وجل من إثبات " من " في مثل ذلك لبني آدم فكقوله عز وجل: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾<sup>128</sup> وكقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾<sup>129</sup> ولم يقل ﴿إِلَّا مَا تَابَ﴾ وكقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾<sup>130</sup> وكقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مِنْكُمْ﴾<sup>131</sup> في نظائره لذلك كثيرة. نستغني بما ذكرنا منها عن بقيتها.

وأما فساده بالقياس، فإننا رأينا الصيد المولود في الحرم محرما كحرمة الصيد الذي يلجأ إلى الحرم من الحل، فلم تكن حرمة الصيد بدخوله الحرم كما في الآية التي تلونا، لأن عز وجل إنما أمن فيها بدخوله الحرم لا

أحكام القرآن الكريم (1/ 235) <sup>123</sup>

سورة البقرة (97) <sup>124</sup>

سورة المائدة (3) <sup>125</sup>

نفس المرجع <sup>126</sup>

سورة الأنعام (121) <sup>127</sup>

سورة الفرقان (70) <sup>128</sup>

سورة الفرقان (68) <sup>129</sup>

سورة النساء (112) <sup>130</sup>

سورة الفرقان (19) <sup>131</sup>



بالمقام في الحرم، فاستحال أن يكون ذلك ما يسوي فيه حكم الداخل إلى الحرم وحكم المقيم في الحرم الذي لن يلجأ إليه من غيره. وثبت ذلك على ما يختلف فيه حكم الدخول وحكم المقام الذي لا دخول قبله، وذلك موجود في بني آدم وغير موجود في الصيد. والأولى بظاهر الآية أن يكون الأمان المذكور فيما يراد به المخاطبون بالعقوبات على الذنوب، المتعبدون بالتحليل والتحريم لا ما سواهم ممن ليس من أهل العقوبات ولا من أهل التعبد بالتحريم والتحليل<sup>132</sup>.

#### خاتمة البحث

تبين من خلال هذه الدراسة أن الإمام الطحاوي في كتابه أحكام القرآن يمتزج فيه التفسير بالقرآن والسنة وما يؤثر عن الصحابة والتابعين وبما تقرره لسان العرب وما استنبطه العقل. أو بعبارة أخرى يجمع بين المأثور والرأي. وإن كان اللون الغالب في تفسيره لون التفسير بالمأثور كما هو الغالب في عصره. وأن للإمام الطحاوي مسالك خاصة في التفسير بالمأثور والرأي. ومن مسالكه بالمأثور: الجمع والتوفيق بين مرويات السلف التي وردت في تفسير الآية كلما أمكن ذلك، الاختيار والمفاضلة بين المرويات بعد نقد علمي لها، سرد المرويات دون أي تعقيب عليها أو مناقشة لها، واستطاع الطحاوي أن يجانب تفسيره عن الروايات الإسرائيلية المردودة والموضوعة، خلافا لمعاصره الإمام الطبري. وربما ذلك لاختلاف طبيعة تفسيرهما. وميول الطحاوي إلى منهج أهل العراق الذي يعتمد على الرأي، وهو منهج بطبعه لا يقبل مثل تلك الرواية المزخرفة بالخرافات والأباطيل. أما مسالكه في التفسير بالرأي فهي الموازنة بين المأثور والرأي وضرورة الربط بينهما، عدم الحوض في الأمور التي ليس للرأي فيها مجال، تفسير المتشابهات بالمحكمات، والابتعاد عن التأويلات الفاسدة. وتتضح من خلال هذه المسالك أن الإمام الطحاوي قد بنى منهجه في التفسير بالمأثور والرأي على أسس متينة وقواعد سليمة.

أحكام القرآن الكريم (2/ 314-315) 132

## المصادر والمراجع

- ابن كثير ومنهجه في التفسير، إسماعيل سالم عبد العال، الناشر: مكتبة الملك فيصل الإسلامية، ط: الأولى 1984
- أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث، عبد المجيد محمود، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، بدون السنة.
- أحكام القرآن الكريم، أبو جعفر الطحاوي، ت: سعد الدين أوانال، الناشر: مركز بثوث الإسلامية، استانبول تركيا 1995م
- أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصيمري، الناشر: عالم الكتب، بيروت، 1405-1985.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبي يعلى الخليلي، ت: محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى 1409 هـ
- الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الرابعة، 1990م.
- الإسرائيليات والموضوعات، محمد بن محمد أبو شهبه، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، ط: الرابعة، 1404 هـ
- أصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمن عك، دار النفائس، دمشق، ط: الثالثة، 1414 هـ - 1994م.
- Andri Nirwana, Syamsul Hidayat, Suharjianto, عبد الله بن عباس: دراسة تحليلية، أصول التفسير وقواعده عند تفسير Jurnal Studi Al-Qur'an: Membangun Tradisi Berfikir Qur'ani, Vol. 16, No. 02, Tahun. 2020
- أصول الدخيل في تفسير آي التنزيل، جمال مصطفى، الناشر: كلية أصول الدين، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، بدون السنة.
- الإمام محمد عبده ومنهجه في تفسير، عبدالغفار عبد الرحيم، الناشر: دار الأنصار، بالقاهرة، بدون السنة.
- إيثار الحق على الخلق، محمد بن إبراهيم حسني القاسمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية سنة: 1987م
- البداية والنهاية، ابن كثير، الناشر: دار الفكر، بيروت، 1407 هـ - 1986 م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، بدون السنة.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1391 هـ
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى اللغة العربية عبد الحلیم النجار، الناشر: دار المعارف القاهرة، ط الخامسة بدون السنة.
- التاريخ الإسلامي السياسي والديني والثقافي والإجتماعي، لحسن إبراهيم حسن، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 7 السابعة 1965م.
- تاريخ الخلفاء، السيوطي، ت: محمد معي الدين عبد الحميد، الناشر: مطبعة السعادة، مصر، ط: الأولى، 1952م
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون السنة.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، الناشر: دار الفكر، بيروت 1401 هـ
- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط: السادسة، 1421 هـ - 2000م.
- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، للقرشي، الناشر: مير محمد كتب خانة، كراتشي، بدون السنة
- الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة سنة: 1378 هـ - 1959م.
- دراسات في أصول التفسير ومنهجه، عمر يوسف حمزة، الدوحة قطر. 1410 هـ - 1990م.

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط: الثالثة سنة 1400هـ- 1980م .

سير أعلام النبلاء، الذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: التاسعة، 1413هـ: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، بدون السنة. شيوخ الإمام أبي جعفر الطحاوي من خلال كتابه أحكام القرآن الكريم (جمعاً ودراسة)، عبد الله بن حسن بن غرمان الشيرازي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور العدد الرابع الجزء الثالث 2019م. (ص 720- [https://jcia.journals.ekb.eg/issue\\_3755\\_12864\\_.html](https://jcia.journals.ekb.eg/issue_3755_12864_.html))

ضحى الإسلام، أحمد أمين، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: العاشرة، 1969م طبقات الفقهاء، الشيرازي أبو إسحاق، ت: خليل الميس، الناشر: دار القلم، بدون السنة. طبقات المفسرين، السيوطي، ت: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الأولى، سنة 1396هـ. ظهري الإسلام، أحمد أمين، الناشر: النهضة المصرية، ط: الرابعة: 1966م الفهرست، لابن النديم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1978م الكامل في التاريخ، محمد الشيباني، ت: أبي الفداء عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، 1995م كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 – 1992م الكندي المؤرخ، حسن أحمد محمود، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون السنة. كيف نتعامل مع القرآن الكريم، يوسف القرضاوي، الناشر: دار الشروق، القاهرة، ط: الأولى، 1999م. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، ت: دائرة المعارف النظامية الهندية، الناشر: مؤسسة الأعلي للمطبوعات، بيروت، ط الثالثة 1406 هـ – 1986م

مجموعة الفتاوى، ابن تيمية، ت: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بدون السنة. محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية الدولة العباسية، محمد الخضري بك، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، سنة 1970. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ت: محمود خاطر، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، سنة 1415 – 1995.

المدخل إلى تفسير الموضوعي، عبد الستار فتح الله سعيد، الناشر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط: الثانية، 1411هـ- 1991م. المعارف، ابن قتيبة، ت: ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط الرابعة، بدون السنة. المفسرين، السيوطي، ت: على محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الأولى 1396هـ المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، برهان الدين إبراهيم، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى 1990م

مناهل العرفان، محمد عبد العظيم الزرقاني، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط: الثالثة، بدون السنة.

الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، ت: عبد الله دراز، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بدون ذكر سنة  
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردى الأتابكي، الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر،  
مصر، بدون السنة.

هل يُعدُّ تفسير الطبري تفسيرًا بالمأثور؟، محمود حمد السيد مركز تفسير للدراسات القرآنية - <https://tafsir.net/article/5300/hl-yu->

[ad-du-tfsyr-at-tbry-tfsyrana-balm-athwr](https://tafsir.net/article/5300/hl-yu-ad-du-tfsyr-at-tbry-tfsyrana-balm-athwr)، تم الرجوع إليه في 3 ديسمبر 2020

وفيات الأعيان، ابن خلكان، ت: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، 1968

Adriansyah, A. &. (2017). Metodologi Imam Al-Thahawi Dalam Menyelesaikan Musykil Al-Hadis Dengan: Pendekatan Mubham Al-Hadis. *El-Afkar*, 6(2).

Hasan, M. A. K. (2015a). Metode Penafsiran Al-Quran (Pengenalan Dasar Penafsiran al-Qur`an). *Al-A`raf Jurnal Pemikiran Islam Dan Filsafat*, 12(1), 56.

Hasan, M. A. K. (2015b). Metode Salafush Shalih Dalam Berinteraksi Dengan al-Qur`an. *Al-A`raf Jurnal Pemikiran Islam Dan Filsafat*, 12(2).

Hasan, M. A. K. (2020). Al- Ṭaḥāwī's Method Towards The Variety Of Qiraāt In Tafsir Aḥkām Al-Qur`ān And Its Implication To Istinbāṭ Al-Aḥkām". *Jurnal Studi Ilmu-Ilmu Al-Qur`an Dan Hadis*, 21(2). <https://doi.org/10.14421/qh.2021.2201-05>

Himmah, E. N. (2019). Metode Imam Thabari Dalam Menafsirkan Alqur`an (Imam Thabari Method In Interpreting Alqur`an). *Jurnal Ilmiah Pesantren*, 5(1).

Srifariyati. (2017). Manhaj Tafsir Jami' Al Bayan Karya Ibnu Jarir At-Thabari. *Jurnal Madaniyah*, 7(2).

Umar, R. (2018). Jāmi' Al-Bayān 'An Ta'wīl Āyi Al-Qur`ān (Manhaj / Metode Penafsirannya. *Jurnal Al-Asas*, 1(2).